آراء

الدول الجاحدة والدول القائدة

عائشة بلحاج

ذهب الغجريُّ إلى الكنيسة ليعترف، لكن الخوري سأله: هل تعرف وصايا النّاموس الإلهي؟ فأجاب الغجري: كنت أنوي تعلُّمها، لكنني سمعتُ إشاعة أنهم ينوون إلغاءها. ... يروي هذه القصة المفكر الإسباني خوسي أورتيغا، متحدّثاً عن أن أوروبا المتحضّرة «ربّ العالم» التي تعتبر قوانينها دليلهُ إلى النور. فهي صاحبةُ الأوامر الواجبة على «الأدنوَن»، وهم نحن. نحن الذين حين ينبذون الأوامر الأوروبية يعيشون في «فراغ وعطالة، وسرعان ما سيصرُخون طلبا لحكم ما، أيّ حكم».

كان أورتيغا (1883-1955)، حينها يعتبر قوة أميركا وروسيا غير مؤهلتين لمنافسة الحكم الأوروبي للعالم، فهما من دونه تفقدان أيّ وزن. في وقت كانت فيه أوروبا مضطرّة للتخلّي عن مستعمراتها بالتدريج، وهو ما سمّاه عصر الانحطاط الأوروبي، فالمستعمرات كانت مجد أوروبا، واستقلالُها انحدارٌ وفقدان لقيادة العالم الواجب أن تتمسّك بها أوروبا، وإلّا سيعيش في فوضى.

اكتشاف هذه العنصرية مزعج، رغم أننا تعوّدنا على الشطحات المُخزية لبعض أهمّ الفلاسفة في التاريخ، بالنظر إلى العبقرية التي خلّدت أسماءهم، مثل أرسطو مع العبيد والنساء، ونيتشه ونظرته إلى المرأة والأجنبي وغيرهما، في نظرهم أن الإنسان الوحيد الذي تكتمل إنسانيته هو الرجل الأبيض، عند الأوروبيين، والأبيض النبيل لا الأبيض الغوغائي، عند اليونان. الباقون موجودون لخدمتهم، وعليهم الحذر منهم، فهم حتماً لا يمتلكون قدرة عقلية يُعتمد عليها.

كتابُ أورتيغا «تمرّد الجماهير»، الذي كتب فيه ذلك كله، يقدّمُ إضافات مهمة للتفكير في قضايا لم تفقد راهنيتها، بعد قرابة قرن. وعبارة «تمرّد الجماهير» ليست قدحية في عمومها، بل بالعكس تواكبُ ما يحدث حالياً من سيطرة الحشود على وسائل الاتصال، لما سمّاه أورتيغا «الجمهور الاجتماعي». لكنّه أَعماها لما وصف الحركات التحرّرية من الاستعمار بالسّوقية، واشتكى من تمرد الشّعوب الصغرى، التي تتخلى عن منظومة الشّعوب الخلّاقة. ولعجزها عن إيجاد منظومة خاصة بها، تستسلم إلى الحركات البهلوانية (يا رجل). ثم حذّر من «نوع جديد من البشر» يهيمن على العالم (اليوم/ آنذاك)، وسمّاه «الإنسان - الجمهور»، من سماتهِ إنكارُه الاعتراف بمرجعيات أعلى منه (الأوروبية طبعاً).

والآن، مرّ قرن، وأوروبا تريد تحرير الرجل الأوروبي من «الغوغاء» الذين سمحت بوجودهم على أرضها من أجل خدمة الدولة. مع الإشارة إلى أن أوروبا التي تحدّث عنها خوسي أورتيغا غاسيت هي فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا، بالأساس، لا كل أوروبا.

لأورتيغا مقولاتٌ مهمة، وإننا ممن لا يزالون يستدلّون بها، وإلا لما تعثّرتُ بما أشرتُ إليه في كتابه «تمرّد الجماهير». لكن المفكر «العرندس» لم يرفّ له جفن وهو يكتب: «مضحكٌ حقاً أن هذهِ الجمهورية أو تلك تقفُ، من رُكنها الضائع، على رؤوس أصابع قدميها، وتوبّخ أوروبا». يعني أقزاماً وقليلي عقل وجاحدين؟ يا لقلّة أصلنا وفصلنا. لكنه يُضمِّن على الأقل البلشفية والفاشية والنازية، ضمن جمهوريات الجماهير العمياء الجاهلة، المعتمدة على خطاب شعبوي.

لم يأتِ رأي أورتيغا من فراغ، بل هو شُعورٌ عميقٌ عبّر عنه هو بتعالٍ أو بسذاجة، ولنا أن نختار، على غرار غيره من فلاسفة الغرب بشكل أو بآخر. وحتى التنظير الفلسفي اللاحق اقتصر على دراسة ما أنتجوه هم، على مر العصور، أما نحن فلا فلسفة ولا سياسة لنا، طالما أننا رعاع، نصلح «مادة للحُكم» لا مَصدَراً له. لكن لا أحد يحلّل سقطاتهم، بل يُكتفى بما قدّموه من نظريات.

المفارقة أنه أشار إلى أن الحكم المسبق، أنّنا نتفاهم بالكلام، ينتهي بألّا نفهم بعضنا أكثر مما لو كنا خُرساً. لكنه ينصف نفسه بأنّه لا يتوجّه إلى الإنسانية، إنّما فقط إلى أوروبا، على عكس «مفكّرين تائهين وجاهلين بحدود قولهم»، والمقصود بهم مفكري منتصف القرن 18، ومن بينهم فولتير وروسّو ومونتسكيو الذين ألهموا ثورة 1789 المؤدّية إلى إعلان حقوق المواطن، الذي كان من أوائل ما جرى إقراره من شرعة لحقوق الإنسان في العالم. وهي الثورة التي هاجمها أورتيغا، رغم أنه لم يورد أسماء أولئك المفكرين. هؤلاء لم يأخذ معظمهم البشرية خارج أوروبا، بالحسبان، لكن، على الأقل، لم ينلنا منهم هذا التقريع كلّه.

ما فعله بايدن

أسامة الرشيدي

يحاول الرئيس الأميركي جو بايدن جاهدا علاج تبعات المناظرة الكارثية التي جرت بينه وبين منافسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة دونالد ترامب. أرجع هذا الأداء الضعيف في المناظرة إلى مبرّرات شتى، من قبيل أنه كاد يغفو أثناء المناظرة جراء إصابته بالإرهاق بسبب كثرة أسفاره وجولاته، وأنه كان مصابا بنزلة برد سبّبت «بحّة» في صوته، وأنه أنهى المناظرة بقوة. لكن هذه المبرّرات لم تقنع أحدا، حتى اضطر بايدن نفسه إلى الاعتراف بأنه «ارتكب خطأ»، لكنه أضاف أنه لن يدع 90 دقيقة، هي مدة المناظرة مع ترامب، «تمحو ما فعلته ثلاث سنوات ونصف السنة»، في إشارة إلى أن سياساته خلال ولايته الرئاسية تشفع له.

يتصوّر بايدن أنه بهذا التصريح ربما يجعل الناخبين يعيدون التفكير. لكن العجيب أن النظر في ما فعله بايدن حقا خلال هذه السنوات الثلاث (والنصف) يدعم كل ما يقال عن فشله وعدم صلاحيته. وأن التسعين دقيقة كانت تتويجا لفترته الرئاسية ولا تتناقض معها. لن يُشار في هذا المقام إلى وجهة نظر العرب والمسلمين، فمن الطبيعي أنها ستكون سلبية للغاية، إذ رعى بايدن مجازر الاحتلال الإسرائيلي المستمرّة في قطاع غزة للشهر العاشر على التوالي، وقدّم كل يمكن لاستمرار عمليات الإبادة، وأجهض محاولات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، ودافع عن مراوغة إسرائيل وتعنّتها في مفاوضات وقف إطلاق النار، وغيرها عشرات من القرارات والسياسات التي لا تكفي المساحة لسردها.

وحتى بالمعايير الأميركية، أخفقت إدارة بايدن بشكل مريع في فرض هيبة الولايات المتحدة وممارسة نفوذها على تل أبيب، فقد ظهرت الإدارة ذليلة مهانةً، عاجزة عن فرض كلمتها، ومتراجعةً عن خطوط حمراء تحدّثت عنها مرارا، مثل شن عملية عسكرية واسعة في مدينة رفح، وكذلك التراجع عن قرار تعليق شحن أسلحة وقنابل بوزن 500 رطل إلى جيش الاحتلال. كما يظهر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مراراً ليهين إدارة بايدن وينتقدها علنا، ويتهمها بعدم دعم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني بشكل كافٍ. ويعلن بصفاقة رفضه الصفقة التي أعلن عنها بايدن بنفسه في خطاب أكّد فيه أنها مقترحة من إسرائيل نفسها. كما تحوّل ما يسمّى «الرصيف الأميركي العائم» الذي كان من المفترض أن يقدّم مساعدات إلى النازحين في قطاع غزّة، إلى أضحوكة، إذ تعرّض للانهيار، وأعيد تفكيكه وتركيبه مرارا، بحجّة الظروف الجوية، وأصبح رمزا للفشل الأميركي في هذا الملف.

وإذا ذهبنا إلى القارّة العجوز، نجد الحرب الروسية الأوكرانية، فبينما تمكّنت إدارة بايدن في بداية الحرب من توحيد الدول الأوروبية ضد روسيا، وفرض عقوبات قاسية عليها، وإمداد أوكرانيا بالأسلحة والذخائر والتدريب والدعم المادي والعسكري والاستخباري، وهو ما ترجم إلى انتصارات عسكرية، إلا أن كييف تشهد تراجعا كبيرا خلال الأشهر الماضية أمام الجيش الروسي، وتمكّنت موسكو من تجاوز معظم العقوبات العربية وتكيّفت معها، ولا تزال أوكرانيا تستنزف مساعدات وأسلحة وذخائر من الولايات المتحدة وأوروبا، من دون أي أفق واضح لمآلات الحرب.

ورغم أن إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب هي التي وقعت اتفاقية انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، إلا أن تنفيذ الانسحاب وقع على عاتق إدارة بايدن، والتي سجلت إخفاقا مريعا، إذ عادت حركة طالبان إلى الحكم قبل حتى إكمال الانسحاب، الذي تحوّل إلى فوضى. وانتشرت مشاهد ذكرت الأميركيين بانسحابهم المهين من فيتنام، بعد سقوط العاصمة سايغون في قبضة الجيش الفيتنامي الشمالي عام 1975، وهروب بقايا القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين، وعدد من المسؤولين المتحالفين مع الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية، على متن طائرات مروحية، تاركين آلاف العملاء لمصيرهم، وهو ما حدث بالحرف عام 2021، حتى أن بايدن نفسه اعترف بالهزيمة، واصفا أفغانستان بأنها «مقبرة الإمبراطوريات».

(كاتب وإعلامي مصري في الدوحة)

تحريم نقد المقاومة الفلسطينية... من يُزايد على من؟

خالد الحروب

يمكن الادّعاء أنه لم يسبق في أيٍّ من حروب التحرير الوطني في القرنين الماضيين أن تعرضت المقاومة التي تكافح الاحتلال والاستعمار إلى نقد شرس وعلني، ومنذ الأسبوع الأول من الحرب، كما تتعرّض له المقاومة الفلسطينية وقيادتُها في قطاع غزّة. لم ترافق الصراعات الطويلة ضد الاستعمار منصّات فيسبوك وتويتر أو إعلام كثيف وصورة ناقلة تصف وتنتقد حالات تحرّر الهند والجزائر وفيتنام والقارّة الأفريقية برمتها، وفي مقدّمتها جنوب أفريقيا، وكذا أميركا اللاتينية. اليوم الكل، سواء ممن يُسمون «النخبة» أو الناس العاديين، يمكنه توجيه النقد واللوم والتنظير، بل والتشهير بالمقاومة، في كتابة ملاحم شتائمية على الإنترنت تُوزّع لحظيّاً. لم يكن ظهر المؤتمر الوطني في دلهي، ولا المؤتمر الجنوب أفريقي في كيبتاون، ولا الفيتكونغ في هانوي، ولا قيادة ثورة الماو ماو في أرياف نيروبي في كينيا مكشوفاً للنقد وللطعن، كما هو حال المقاومة في قطاع غزّة. اللحظة الإعلامية الراهنة من حيث كثافة التغطية وقدرة الفرد على المساهمة الحية والمباشرة في نشر رأيه ليست مسبوقة في تاريخ البشرية. تعجّ صفحات التواصل الاجتماعي بكل الآراء، وفي مقدّمتها من ينتقد المقاومة، وتشتغل ماكينات الدعاية الإسرائيلية ووحدات التزييف بشكل مُذهل في قلب تلك الصفحات وعبر حسابات وهمية لا أول لها ولا آخر.

عمليا وموضوعيا، لم يتوقّف نقد المقاومة ولو يوماً واحداً، وكانت لافتته الكبيرة: ارتكبت «حماس» خطئية في السابع من أكتوبر، وتسبّبت في حرب الإبادة على قطاع غزّة، وما ترتب عليها في الضفة الغربية وحتى في الداخل. كُرّست منابر إعلامية وسياسية عديدة، فلسطينية وعربية، بغرض الحفر في تلك اللافتة الكبيرة، وإعادة تدويرها آلاف المرات. فضائيات ناطقة بالعربية اشتغلت وتشتغل على مدار الساعة، مثل «العربية» وأخواتها، لتناصر عملياً وخطابيا إسرائيل وحربها، وليس لها موضوع سوى تجريم المقاومة والطعن فيها. لو قُدّر لباحث دكتوراة رصد وتحليل الخطاب الإعلامي للفضائيات والمقالات في صحف عديدة في العالم العربي لربما وجد أن نصف تلك التغطيات جاء نقداً للمقاومة، قليله بنّاء ومخلص، وكثيرُه يندرج، بسوء نية أو جهل، في الدعاية الصهيونية ومقولاتها. فلسطينياً، من رأس الهرم الفلسطيني السياسي المخزي، أي الرئاسة الفلسطينية، والنقد لا يتوقّف، بل واعتبر «حماس»، أخيراً، شريكة في المسؤولية عن الحرب، بما يدعم الملفّ القانوني لإسرائيل في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. إذا جاء صوتٌ يشتكي وينتقد من قطاع غزّة، ولكل صوت من هناك كلّ الحقّ في كل القول والنقد، تلتقطه وسائل ومنابر إعلام المناكفة والطعن في الظهر، وتشتغل عليه تحليلاً وتضخيماً وتكبيراً. لا يقلّل أحدٌ من هول المأساة والكارثة التي هبطت على رؤوس أهلنا في القطاع، لكن من الخطيئة الوطنية شتم كل من يؤازر المقاومة على خلفية المأساة الإنسانية المروّعة. لم يعد مسموحاً القول إن ما تقوم به المقاومة حالياً، وما قامت به في العشرة أشهر الماضية، يقدّم صموداً أسطوريا في وجه أعتى قوة عسكرية في الشرق الأوسط، وداعميها الأميركيين والغربيين. المسموح به هو مواصلة اللطم والنحيب وفقط. على الرغم من كل ما سبق، والفضاء المفتوح والنقد والتشهير الذي لا ينتهي، ترتفع وتائر التشاكي بأن هناك من «يحرّم نقد المقاومة». يُقام نُصبٌ كامل من التحريم الافتراضي الوهمي ثم يجري الهجوم عليه وتحليله وتفكيكه وممارسة بطولة وهمية ضدّه. لا يُقال لنا من هو الذي يحرّم نقد المقاومة؟ وكيف يحرّم ذلك؟ ولنفرض أن أحدهم انتقد بل وشتم كل من ينقد المقاومة و«حرّم نقدها»، هل يقود ذلك آليا إلى انصياع من يريد ممارسة النقد والتزامه الصمت؟ لا أحد يمنع أحداً أو يحرّم عليه قولُ ما يريد وينقدُ

> من حقّ الشعب أن يحاسب الجميع، وفي مقدّمتهم المقاومة و«حماس» في خياراتها واستراتيجياتها من خلال انتخابات حرّة ونزيهة

من ينقد. بيد أن جوهر ما ينطوي عليه التشاكي من «تحريم نقد المقاومة» هو رفض نقد النقد ليس إلا. يقوم جوهر الرأي المؤيد للمقاومة على التوقيت: لا فائدة الآن من نقد ما حدث في أكتوبر وما قامت به «حماس»، فقد وقع الفأس في الرأس، والنقد والمحاسبة يؤجّلان إلى ما بعد الحرب. النقد المطلوب والبناء والحقيقي الآن للمقاومة ولغيرها هو ما يقدّم أفكاراً وبدائل عملية يمكن تطبيقها اليوم قبل الغد، للتسريع في إنهاء المجزرة والإبقاء على الناس، والحفاظ على الفلسطينيين. أيُّ نقدٍ راهنٍ لا يقدّم بدائل عملية، يمارس رياضة وبهلوانات كتابية محلّقة في الفضاء، لا معنى له ولا طائل منه. سوف يتصيّد كثيرون السطرين الأخيرين للقول: انظروا، إنه يحرّم نقد المقاومة، على عكس ما يدّعي. هنا أعبّر عن رأيي، وليعتبره من يعتبره كما يعتبره، وإذا رآه تحريماً يلزمه بالإنصياع والسكوت وعدم النقد، فذلك يمنح هذا الكاتب سطوة وسلطة لم يحلُم بها، ولا يريدها. لا تضع هذه السطور كل نقدٍ للمقاومة وكل الأقلام في سلة واحدة. عديدون نياتهم مخلصة وسليمة وحنقهم مبرّر. لكن هناك منابر عريضة يصعب أساساً تحديد المشتغلين فيها حقاً من وراء الستار.

بعد نُصب التحريم الإفتراضي الذي تُعلق عليه الشكاوى، هناك نُصب خطيئة السابع من أكتوبر، والتي، تكراراً، تظل تُعزف في كل مقالة او منشور. ما هو الجديد الذي تضيفه مئات المقالات التي تكرّر الفكرة نفسها وتقول القول نفسه منذ الأسبوع الأول بعد تلك الهجمات في صباح ذلك اليوم؟ كرّر بعض الكتاب هذا النقد في عشرات المقالات: أخطأت «حماس» وجرّت على الغزّيين الويلات. بعد عشرة أشهر من حرب الإبادة، تظلّ هذه الفكرة «العبقرية» تتردّد من دون ملل في الكتابات، بالطريقة نفسها، وبكسل لافت يكشفه التكرار غير المبدع حتى في الأسلوب والتعبير. السؤال هنا: ما الذي ينبني عملياً على هذا النقد، وعلى تكرار الفكرة نفسها في غضون أتون المعركة؟ ماذا يقدّم لنا، وما هي الإضافة الجديدة؟ وللمضي أيضاً مع من يُساجل، لنتفق افتراضا على أن ما حدث كان خطأً، حسنا، وماذا بعد؟ ماذا نفعل وكيف نسير إلى الأمام بعد الاتفاق على هذه النقطة؟

في الحروب والمعارك الكبيرة ليس هناك مناطق رمادية: هناك العدو وهناك الذات الجمعية. من يقف في المنطقة الرمادية يقف عمليّا مع العدو مهما كانت التبريرات. إسرائيل، وأميركا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وكل سفلة العالم وأشراره، ومعها أنظمة التطبيع العربية، تريد القضاء على حركة حماس وكل المقاومة الفلسطينية. هذه هي الخريطة اليوم، وهذا هو الاصطفاف. الشامتون والمتشفّون والآملون بالتخلص من المقاومة كلٌّ لأهدافه يقفون في المعسكر الآخر. عندما تنتهي الحرب، من حقّ الجميع أن يحلّل وينتقد، ومن حقّ الشعب أن يحاسب الجميع، وفي مقدّمتهم المقاومة و«حماس» في خياراتها واستراتيجياتها من خلال انتخابات حرّة ونزيهة.

(كاتب فلسطيني في الدوحة)

كاريكاتير **عماد حجاج**

رصاصة توماس ماثيو كروكس العجيبة

أسامة أبو ارشيد

صورتان متقابلتان لشخصين اثنين يتنافسان على أهم منصب عالمي: الرئاسة الأميركية. في الأولى، يتعرّض أحدُهما لمحاولة اغتيال، فيلوّح بقبضة يده متحدّياً، والدماء تلطخ جزءاً من وجهه، فتثور حماسة الجماهير المُحْتَشِدَةِ له، وتسود التحليلات المتنبئة بأن السباق الرئاسي قد حسم لصالحه. أما الثانية، فهي للمرشّح الآخر، وعلامات الشيخوخة والوهن بادية عليه لا يمكن إنكارها ودحضها، مهما عاند هو ومعسكرُه في الإقرار بذلك، على الرغم من أن استطلاعات الرأي لا ترحمه، وهي ترجّح سقوطاً مدوياً ومهيناً له في الانتخابات المقبلة. أما المشترك بين المشهدين فهو أننا أمام عجوزيْن اثنين طامحين بقيادة الدولة العظمى، رغم أنهما مفلسان أخلاقياً وسياسياً وبدنياً وذهنياً، وكأنهما شاهدا صِدْقٍ على عوامل الحَتِّ والتَّعْرِيَةِ الزمانية التي لم تسلم منها حضارة إنسانية على مرِّ العصور والأزمان. ليس الولايات المتحدة وحدها تقف على أعتاب مفترق تاريخي، بل العالم كله، إذا ما أخذنا حجمها ومكانتها في الساحة الدولية. ولكن، تلك حكاية أخرى.

في سياق المباينة والممايزة تبرُز صورة الرئيس السابق والمرشّح الرئاسي الجمهوري الحالي، دونالد ترامب، وكأنه قد نُفخ الروح فيها لتدبّ فيها الحياة، مقابل صورة الرئيس الحالي، والمرشح الرئاسي الديمقراطي، جو بايدن، والذي يبدو كمن دخل مرحلة كمونٍ وسُبات يقتربان من السرمدية.

كانت التحليلات السياسية، حتى أسابيع قليلة خلت، تعدّ الأول بمثابة كارثة تحيق بحظوظ الجمهوريين الانتخابية الطامحين بالعودة إلى البيت الأبيض، والسيطرة على الكونغرس، بمجلسيه النواب والشيوخ. أما الثاني (بايدن) فكانت حملته تمنّي نفسها وتراهن على أن يكون ترامب هو خصمه في انتخابات الرئاسة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل على أساس أنه عنوان الانقسام في الحزب الجمهوري، رغم أن أغلبيّة قواعده تدين بالولاء له، وعلى خلفية توجّس شرائح واسعة من الشعب الأميركي من شعبويّته ونزواته والتهم الجنائية الخطيرة التي يواجهها، فيدرالياً وولائياً. لكن الأداء الكارثي لبايدن في المناظرة الرئاسية أواخر الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) واتضاح مدى وطأة الشيخوخة عليه قسما الحزب الديمقراطي الذي تطالب أغلبيته باستبداله مرشّحاً على بعد أقلّ من أربعة أشهر من الانتخابات الرئاسية. في المقابل، كان الحزب الجمهوري يتّحد أكثر فأكثر خلف ترامب، وتلاشت أصوات المعارضين له في المؤسّسة التقليدية للحزب، الذين إما أنهم آثروا الانسحاب أو الاصطفاف خلف «الملك» و«تقبيل الخاتم» في يده، كنايةً عن الولاء والخضوع له.

ثمَّ جاءت محاولة اغتيال ترامب الغامضة السبت الماضي، وهو يلقي خطاباً أمام جمع من مؤيديه في ولاية بنسلفانيا. فجأة تحوّل الرئيس السابق من «خطر» و«تهديد» للديمقراطية الأميركية، كما يتّهمه بايدن والديمقراطيون، إلى «ضحية» للتحريض والمؤامرات والاستهداف من «الدولة العميقة»، كما يزعم ترامب ومناصروه. المفارقة أن الوحيد الذي حرّض ودعا إلى العنف عندما خسر الانتخابات الرئاسية عام 2020، وبقي يحرّض، حتى أسابيع قليلة، إن هو خسر في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، هو ترامب نفسه. إلا أن الصورة الانطباعية لم تترك هامش مناورة واسعاً أمام بايدن والديمقراطيين، الذين لم يجدوا بُدّاً من إعادة صياغة خطابهم وضبط نبرتهم المشكّكة بترامب والمتّهمة له. بل اضطرّ بايدن أن يعتذر عن تصريحات سابقة له بضرورة وضع ترامب في «بؤرة الهدف» لناحية خطابه والسياسات التي يدعو إليها. أما التداعي المباشر لمحاولة الاغتيال فكان في تحوّل ترامب إلى رمز وحدة الحزب الجمهوري وأملهم في الظفر بالانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، مقابل بايدن الذي تضاعفت مشكلاته مع حزبه الديمقراطي، وتعمّق الانطباع حوله من أنه عنوان انقسامه وتشتته وهاجسه من خسارة فادحة. باختصار... فشلت رصاصة توماس ماثيو كروكس في تحقيق هدفها الغامض باغتيال ترامب وتحييده، لكنها حقّقت هدفين آخرين متعارضين لم يكونا في حسبانها: أنها عزّزت حظوظ ترامب للظفر في الرئاسة الأميركية بعد أشهر. وأنها قد تكون الرصاصة التي أنهت عمليّاً إصرار بايدن على البقاء مرشّحاً عن الحزب الديمقراطي، أو سعيه إلى الحفاظ على الرئاسة الأميركية أربع سنوات أخرى.

> عزّزت رصاصة توماس ماثيو كروكس حظوظ ترامب للظفر في الرئاسة الأميركية

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

معضلة اللاجئين السوريين والمصير المجهول

يمان دابقي

ليس مصادفةً أن نشهد موجة تصعيد جديدة ضد اللاجئين السوريين في مناطق جغرافية متفرّقة بتوقيتٍ واحدٍ معاً، بهدف إجبارهم على العودة إلى سورية، في وقت تُسارع فيه الدول المنخرطة في الصراع لتصفية القضية السورية، وتعويم بشّار الأسد، وعودة العلاقات معه، متجاهلين جذور الصراع ومسبّباته والعوامل التي أدّت إلى تفاقم الأعباء الأمنية والاجتماعية.

حملات الترحيل، في تركيا، بنسخها المتعدّدة تحت ما تسمّى العودة الطوعية للسوريين، مستمرّة منذ أكثر من عامين، وبات معروفاً أنّ هذا الملفّ دخل البازار الانتخابي السياسي بين الأحزاب المعارضة والحكومة، ولم تعُد خافيةً على أحد من المتابعين لشؤون اللاجئين الممارسات والانتهاكات التي ترافقت مع تلك الحملات من القائمين عليها. المفارقة هنا أنّ الحكومة تبنّت هذه الحملات تحت غطاء مكافحة الهجرة غير الشرعية، وذهبت لتُظهر كل شهر بيانات وأرقاماً عن أعداد السوريين المرحّلين إلى الشمال السوري، مع التأكيد على كلمة «طوعية». لكننا دائماً ما نكون أمام عدّة روايات، كالتي ذاعت، أخيراً، في أحداث قيصري، والأنباء التي تواردت إلى الإعلام عن ترحيل عائلة من ستة أفراد من ولاية قيصري، بعد تقديمهم شكوى رسمية ضد المعتدين العنصريين، ليأتي النفي من دائرة الهجرة على الفور عبر بيان رسمي، وبين هذا وذاك يجري تمييع الحقائق والتغطية عليها بأحداث آنية بغية توجيه الجمهور نحوها وإغراقهم بالتفصيل، مع استمرار الترحيل القسري شهرياً. هذا تفصيل صغير جداً عن آلية التعامل بملف اللاجئين في تركيا، والتي تعكس خللاً واضحاً في القانون وعدم توفير بيئة اجتماعية وقانونية، وعدم وجود إرادة سياسية من جميع الأحزاب لتسوية أوضاع اللاجئين، لسببٍ بسيطٍ هو وجود قناعة مشتركة تميلُ إلى إعادتهم إلى سورية، الأمر الذي استغلّه العنصريون، ولعبوا على وتره لإشعال كرة النار لإحداث الضرّر بالشعبين السوري والتركي، كما شهدنا قبل أسابيع، وهو ما تسبّب بإثارة الرعب بين السوريين في كل المحافظات التركية، ودفع بعضهم للعودة إلى سورية، سواء إلى مناطق النظام أو الشمال السوري.

وبينما كنا نراقب هذه التطورات، تأتي الأخبار المتواترة من مصر والأردن وأربيل عن تضييق حكومتي البلدين (وحكومة إقليم كردستان العراق) على اللاجئين السوريين، تحت ذرائع وعراقيل كثيرة، كتوقيف تجديد الإقامات السياحية، وغرامات مالية، بغرض جعلهم يكرهون العيش فيها، والدفع بهم نحو عودة «اضطرارية». مع ذلك، تبقى مصر والأردن أخف وطأة أمام واقع الجحيم في لبنان، والذي ظهر في آخر صرعاته ما سمعناها على لسان زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي ترك كل مصائب لبنان ووضع عقله بالطلبة السوريين، مطلقاً تصريحات عجيبة غريبة، خاطب بها وزير التربية عباس الحلبي وطالبه بطرد أي طالب سوري من المدرسة إذا لم يكن يحمل الإقامة! لكم أن تتخيّلوا هذا التصعيد الذي تزامن مع نبأ وفاة اللاجئ السوري أحمد الحللي في فرع فلسطين الأسد بعدما رحلته السلطات اللبنانية إلى سورية، مع عدم معرفة مصير 126 سورياً جرى تسليمهم بالطريقة نفسها، ولم يُعرف مصيرهم بعد، بحسب تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان. أحمد الحللي هو الضحية الذي وقع بأيدي السلطات اللبنانية أخيراً، وقد لا يكون الأخير، مع شهيّة الحكومة للتصعيد والتضييق على اللاجئين. ومهما تحدّثنا عن واقع السوريين هناك نكاد لا ننتهي، فالحال كما هو منذ سنوات: مداهمات واعتقالات بالجملة، وطرد اللاجئين من المخيّمات، وتعنيف وترهيب وعنصرية من مليشيات محليّة تُمارس عملها تحت غطاء الأحزاب والقانون، كالذي حدث في العام الماضي، حينما جالت تلك المليشيات شوارع بيروت بـ«الماتورات»، واعتدت على محال السوريين، حتى المخيّمات لم تسلم من أيديهم بالدهس والحرق، حتى وصل الأمر إلى تنسيق مباشر وفتح خطوط تواصل بين بعض الأحزاب مع بشّار الأسد لوضع رؤية وخطط وبرامج لترحيل السوريين، وأيضاً تحت ما بات يسمّى «برنامجاً طوعياً» على غرار ما تقوم به تركيا. وليس ببعيد أن ينطلق هذا البرنامج في الأردن ومصر وأربيل، بعد الانتهاء من ذريعة الإقامات. واقع الأمر، ما يجري لملف اللاجئين في دول اللجوء في البلدان العربية ليس له وصف أو مبرّراتٌ كما تدعي الحكومات، كل ما هنالك أنه ملفٌّ بات باباً للارتزاق الدولي، وملفٌّ انتخابي بين الأحزاب، ومصبٌّ لفشل السياسيين في إدارة بلدانهم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حتى وصل الأمر إلى إطلاق حملات تحريضية في تركيا ولبنان من منظمّات مجتمع مدني تدعو إلى ترحيل السوريين بذريعة التغيير الديمغرافي، أي أنّ السوريين أصبحوا سبباً في مصائب الكون والطبيعة وتغيير العرق واللون.

يحدث ذلك كله أمام أعين المجتمع الدولي الذي اكتفى بالمراقبة وتقديم بعض الأموال هنا وهناك لإسكات الحكومات، كي لا يتكرّر سيناريو 2015 في اللجوء الكبير، متجاهلين ومتعامين عن كل الأسباب التي قادت السوريين إلى الخروج من وطنهم، بل على العكس ذهبت دول أوروبية إلى إرسال بعثات إلى سورية ولبنان من أجل تحديد مناطق «آمنة» في سورية قد تُعدّ، في نظرهم، آمنة تمهيداً لترحيل السوريين إليها؟ أمام هذا الواقع المشحون برياح العنصرية والتصعيد وتفعيل مسار التطبيع بين تلك الحكومات مع النظام السوري، أصبح مصير اللاجئين السوريين مجهولاً، لا حلول ولا وجهة ولا قدرة على التحرّك أو حتى وجود من يطالب بحقوقهم كجهات سورية فاعلة أو لوبي سوري يمتلك التأثير على صنّاع القرار، حتى بتنا نشاهد نتائج البؤس السوري باستسلام بعضهم إلى واقعهم المرير. وبالتالي بدأوا ببيع منازلهم وممتلكاتهم للبحث عن وجهة وبيئة أخريين، تحترمان الإنسانية وتُقدّران حق السوريين بالعيش في أي بقعة من هذا الكون.

أمام هذا كله، لا بد من التأكيد على بعض الحقائق: أولاً: أنّ أس مشكلة السوريين في بلاد اللجوء، كتركيا ولبنان ومصر والأردن وأربيل، ليست فقط في عدم وجود قانون يضمن حقهم بصفتهم لاجئين، بل في أنّ تلك البلدان لا تتوفر فيها إرادة سياسية وقانونية لقوننة وضع اللاجئين واستيعابهم، كتركيا مثلاً: هل يُعقل أنّ ثلاثة ملايين سوري لم تنجح الحكومة باستيعابهم وترتيب وضعهم القانوني ضمن تعداد سكاني يصل إلى 82 مليون نسمة؟ بالطبع لا، هي ليست عاجزة، لكنها لا تريد.

ثانياً: وهو أيضاً متعلّق بجذر المشكلة، خروج ملفّ اللاجئين من أيدي المجتمع الدولي، عبر مقامرة دولية وسياسية جرت مع تلك الحكومات، وتسليم رقابنا للوزارات الداخلية ودوائر الهجرة، مقابل تقديم بعض الأموال والمنح ومنع السوريين من الوصول إلى دولهم، وهو الأمر الذي جعل من ملف اللاجئين دكّاناً للشحاذة وأداة ابتزاز دولية بين الأحزاب والدول مع المجتمع الدولي لجني أكبر قدر ممكن من الأموال، والتي باتت تُسرَق من دون رقيب أو حسيب.

ثالثاً: عدم وجود جهة دولية رقابية لمراقبة الحكومات ومحاسبتها في ملف اللاجئين، جعل من تلك الدول تسنّ قوانين وتُسخّر أخرى بما يتناسب مع مصالحها المحليّة والدولية، بمعنى أن تلك الدول أصبحت لا تتعامل مع السوريين وفق القوانين الدولية أو قوانين حقوق الإنسان الخاصة بمناطق النزاعات، بل تعاطت مع الملفّ وفق دستورها المحلّي، واختارت ما يناسبها للتضيق على اللاجئين.

رابعاً: تسييس الملف دولياً جعل من السوريين ورقة مساومة بين الدول المنخرطة في الصراع ومحطّة لمقايضات جانبية، حيث تنظُر بعض الدول إلى الجموع السورية الكبيرة لديها ورقة ضغط وابتزاز على دولة أخرى، بغية مصالح خاصة تحدُث على حساب مصير السوريين، وهذه بحد ذاتها جريمة كبرى وكارثة لا يشعر بها إلّا من اضطُرّ للنزوح أكثر من مرة.

خامساً: غياب وجود النصير السوري من مؤسّسات وكيانات رسمية معارضة، سواء في سورية أو في دول أوروبا، قاد إلى تعاظم المظالم بحق السوريين، بل إن دولاً استخدمت تلك المؤسسات لتمرير أجندتها، كي لا تكون هي الجهة الرسمية المعرّضة للاصطدام مع السوريين.

> معضلة اللاجئين السوريين معروفة وحلّها معلوم، طبّقوا قرار مجلس الأمن 2254، نضمن لكم عودة السوريين دفعة واحدة من دون رجعة

(كاتب سوري)

سينمائية الانتخابات الأميركية

حسام كنفاني

ما تشهده يوميات الانتخابات الرئاسية الأميركية خلال الأشهر الماضية فاق كل تخيلات العقليات السينمائية الهوليودية التي تحدثت أفلامها عن الرؤساء وأدوارهم، وحتى عندما كانت هذه الأفلام تتعاطى مع المهام الرئاسية بطريقة كوميدية، غير أنها لم تصل إلى مشارف الواقع الذي نتابعه اليوم. آخر مشاهد الصراع الانتخابي بين الرئيس الحالي جو بايدن والرئيس السابق دونالد ترامب كان محاولة الاغتيال التي تعرض لها ترامب في بنسلفانيا، وإصابته في طرف إذنه برصاص قناص مراهق لم تعرف خلفيات فعلته حتى اليوم. لم يكن ترامب بحاجة إلى مثل هذه الحادثة، سواء أكانت حقيقية أم مفبركة، لضمان فوزه في الانتخابات الرئاسية، وخصوصاً أن استطلاعات الرأي تعطيه تقدماً صريحاً، وحتى سهلاً، على خصمه. غير أن عقلية ترامب التي عايشناها على مدى أربع سنوات ولايته لا يستبعد عنها رسم سيناريو الاغتيال ليكون محطة تاريخية في الانتخابات الرئاسية الأميركية لسنوات طويلة. وربما ترامب نجح في ذلك، حتى إن كانت المحاولة حقيقية، عبر الصورة التي التقطت له وهو يحيي أنصاره وسط حراسه الشخصيين وخيط الدم مرسوم على وجهه. هناك إجماع اليوم على أن الصورة أيقونية، وتتخطى المشاهد السينمائية، وستبقى حاضرة في التاريخ الأميركي، وهي توازي، إلى حد ما، صورة معركة «أيو جيما» التي التقطت في نهاية الحرب العالمية الثانية لستة جنود أميركيين يرفعون العلم الأميركي على قمة جبل سوريباتشي في اليابان، والتي تحولت إلى نصب تذكاري في مدينة أرلينغتون في فرجينيا.

ترامب استغل اللحظة إلى أبعد حد لينال رسمياً ترشيح الحزب الجمهوري خلال المؤتمر الذي عقد في ميلووكي قبل أيام، والذي ظهر فيه الرئيس السابق وهو يضع ضمادة على أذنه اليمنى، وكذلك فعل الآلاف من أنصاره الذين حضروا المؤتمر.

مشاهد الأيام الأخيرة لم تنته هنا، فعلى المقلب الآخر، خرج معسكر الرئيس الحالي جو بايدن ليعلن إصابة الأخير بفيروس كورونا، وابتعاده عن الحملة الانتخابية خلال فترة الحجر الصحي. الإعلان يوحي بأن هناك سباقاً على حصد التعاطف بين المرشحين وجمع «الإعجابات» على غرار ما يجري على منصات التواصل الاجتماعي. غير أن وضع بايدن أعقد بكثير من أن يؤدي إعلان إصابته إلى تعديل موازين القوى مع ترامب، خصوصاً مع الجدال الكبير القائم داخل الحزب الديمقراطي، وبين الداعمين للحزب، حول أهلية الرئيس الحالي للاستمرار في الحملة الانتخابية. جدال لم يحسم بعد، بل يزداد تفاعلاً يوماً بعد آخر مع قطع العديد من الداعمين تمويلهم حملة بايدن ريثما يحسم الحزب خياره من استمرار الرئيس في حملته أو الانسحاب لصالح مرشح آخر، وهو ما قد يحدث خلال الأيام القليلة المقبلة.

وبغض النظر عن المشهدين الأخيرين، أي محاولة اغتيال ترامب وجدال أهلية الرئيس الحالي، فإن مسار الانتخابات الرئاسية الأميركية منذ بدايتها أخذ منحى سوريالياً، حين حُصر التنافس بين مرشحين لا يمكن أن يعكسا الثقل السياسي العالمي للولايات المتحدة. فالمرشح الأول، أي الرئيس جو بايدن، بات هناك إجماع على أنه على مشارف الإصابة بالخرف، إن لم يكن مصاباً فعلاً، بعد كل الزلات والهفوات التي قام بها خلال سنوات رئاسته أو في حملته الانتخابية، وآخرها الخلط بين الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أو بين نائبته كامالا هاريس ومنافسه دونالد ترامب. أما المرشح الثاني، أي دونالد ترامب، فهناك إجماع أيضاً على خطره على الولايات المتحدة نفسها، وعلى العالم، وخصوصاً بعد اقتحام أنصاره الكونغرس بعد خسارته الانتخابات الماضية. وهو رغم رفضه من قبل أطراف كثيرة من داخل الحزب الجمهوري واتهامه بالعديد من القضايا أمام المحاكم الأميركية، إلا أنه استطاع ابتزاز الجميع والحصول على ترشيح الحزب.

الانتخابات الأميركية اليوم هي عبارة عن سيناريو هزلي لم تكتب نهايته بعد، لكنها من المؤكد أنها لن تكون نهاية سعيدة أو مضحكة.

داعش في مسقط

معن البياري

طوال 40 عاماً من إقامتها في عُمان، لم تسمَع المعلمة سلمى أحمد (42 عاماً) عن حدث مثل الهجوم على مسجد الإمام علي في منطقة الوادي الكبير في العاصمة مسقط، الذي أدى إلى اشتباك الشرطة مع المعتدين نحو عشر ساعات ليلة الأربعاء الماضي، فسقط أكثر من 30 مصاباً، وقضى شرطي عماني وهندي وأربعة باكستانيين. ولا نتذكر، نحن أهل الإعلام، أن نبأً مشابهاً فاجأنا، وطيرته وكالات الأنباء إلينا من السلطنة التي تشحّ منها الأخبار عموماً. ولذلك من طبيعي الطبيعي أن يجري الإلحاح على صفة الحادث النادر من نوعه في هذا البلد أنه غير مسبوق. وعندما يُصدر تنظيم الدولة الإسلامية، المكنى بداعش، بياناً، ينبئنا فيه بأن «ثلاثة انغماسيين منه» (الوصف جديد على ما أظن) هم من ارتكبوا الجريمة التي استهدفت «تجمعاً للشيعة»، بحسب وصف البيان نفسه، فإن الواقعة تنذر بما هو مقلق جداً، سيما أنها تحدث في سلطنة عُمان (خمسة ملايين نسمة 40% منهم وافدون) تحديداً، البلد الخليجي الذي يصلي فيه الإباضية والسُّنة في المساجد نفسها، ولم تصادف فيه أي أنباء عن أي مستوى من التوترات أو الأزمات أو السجالات الطائفية. كما أن الحادثة تأخذنا إلى مراجعة ما راج طويلاً عن إضعافٍ جرى للتنظيم الإرهابي المذكور، في سنوات ما بعد حرب التحالف الدولي على «داعش» في سورية والعراق.

ليست منسية الجريمة الشاذّة التي استهدفت مسجداً للشيعة في الكويت، في يوليو/ تموز 2015، وراح فيها 26 ضحية، وليس يحسن أن تغطى الشمس بغربال، فلا يقال إن ثمّة حالة من التوترات الكلامية، والسياسية، تخفت وتعلو، في بعض دول الخليج، بين المكونين السُّني والشيعي. ومع دعواتنا البديهية بأن تسلم وتأمن كل دول الخليج من أي مظاهر عنف وتشاحن، وعلى أيّ من مستويات العنف، إلا أننا لا نستطيع إغماض العيون عن فشل السلطة والنخبة السياسية العريضة في البحرين عن حل إشكال قائم في هذا الخصوص. ومع التسليم بأن أمناً اجتماعياً قوياً قائماً في دول الخليج، تغيب فيها أي تمايزات طائفية بين أبناء البلد، على الصعد الوظيفية والعمل في الحقل العام وفي كل مؤسسات الدولة، الأمنية والمدنية والعسكرية، إلا أن «أفكاراً» تتسرب إلى أفهام شبانٍ، وبينهم من ذوي التعليم العالي والمتقدم، يصح فيها الوصف الحكومي الذائع الذي ينعتهم بالضلال، لتأخذهم إلى تأويل نصوص معينة باتجاه تكفير للشيعة، وباتجاه مضاد يؤلب على السُّنة، بوصف أولئك في خانتهم الطائفية، وبحشر هؤلاء في خانتهم الطائفية الأخرى. ولا يحتاج واحدنا إلى أي استرسال في المخاطر الشديدة التي يحدثها شيوع هذه الأفكار أو تسربها في المجتمعات، وسيما في دول الخليج التي تنعم بالوداعة والاستقرار واليسر المادي والرفاه، واطمئنان الناس على أمنهم وعلى عيشهم، فتشكل إغراءً قوياً ينجذب إليه قطاع واسع جداً من الشباب العربي في غير بلد.

ربما تجيز لنا معرفتنا بأن «الانغماسيين» العُمانيين الثلاثة الذين ارتكبوا الهجوم المستنكر، على المسجد الآمن، إخوة، الاجتهاد بأن تنظيم الدولة الإسلامية، العصيّ على أن يكون تنظيماً بالمعنى الكلاسيكي لمفهوم التنظيم، لم يمكنه أن يجند أحداً من خارج أسرة واحدة ليشاركوا في اقتراف الجريمة المشهودة. ولكن «اجتهاداً» كهذا، مرتجلاً ومتعجلاً، لن ينفي أن وجوه الخطورة في الواقعة تتعدى هذا الاعتبار الذي يقع في دائرة الاحتمال والترجيح، فالأفكار التي أمكن لها أن تسلح الإخوة الثلاثة بأن «تجمّعاً للشيعة في أثناء ممارسة طقوسهم السنوية عند معبد لهم»، بحسب التعبيرات المقيتة لأصحاب البيان المفزع، في الوسع أن تتوطن في أفهام غير هؤلاء الشبان الإخوة. والمؤكد أن أجهزة السلطنة، الأمنية، وكذا مؤسسات الوعظ والإرشاد، هي المدعوّة إلى التعاون والتنسيق، وهم أدرى بشؤون عملهم، بشأن الذي يمكن فعله من أجل تطويق النذر التي تنبئ بها واقعة مسجد الإمام علي في الوادي الكبير، ذلك أن الشرارة بالغة الخطورة في بلدٍ يشهد أعلى مراتب التسامح، وأرفع مظاهر التعايش بين التنويعات المذهبية والمكونات الطائفية.

الوضع الدولي وتزايد احتمالات الفوضى

رفيف عبد السلام

يتجه النظام الدولي نحو مزيد من الاستقطاب والفوضى، توازياً مع تعمّق حالة التعدّدية القطبية التي فرضت نفسها بصورة واضحة، خصوصاً خلال العشرية الأخيرة. ومن علامات ذلك صعود قوى دولية جديدة، مثل الصين وبدرجة أقل الهند والبرازيل وإيران وتركيا، وعودة قوى تقليدية إلى الساحة بقوة مثل روسيا، وهو نظامٌ يشبه، من بعض الوجوه، نظام ما بين الحربين، حيث كانت القوى الأوروبية الكبرى تتصارع فيما بينها من دون وجود قوة أو قوى راجحة قادرة على ضبط الوضع، بما مهّد الأجواء للحرب العالمية الثانية، وما رافقها من مآس على الأوروبيين وعموم البشرية. ومثلما كان نظام ما بين الحربين يعاني مما سميت «المعضلة الألمانية» فهو يعاني اليوم ما يمكن تسميتها المعضلة الروسية. وكما أخطأت أوروبا التعامل مع ألمانيا فايمر (جمهورية فايمر) بالحصار والإنهاك بعد مؤتمر باريس سنة 1919 الذي شرعن عمليا سياسة عزل ألمانيا، بما دفعها إلى انتهاج سلوك عدواني فيما بعد، فإن إمعان الغرب في محاصرة روسيا وعزلها قد حرّك مخاليها وأنيابها للدفاع عما تعتبره أمنها القومي المهدّد. يبدو هنا أن الأميركان وحلفاءهم الأوروبيين لم يتعلموا الدرس الألماني بتصميمهم اليوم على تجريد روسيا ما بعد الحرب الباردة من كل عناصر قوتها وتحويلها إلى مجرّد دولة إقليمية أو ما فوق إقليمية قليلاً في أحسن الحالات.

رغم أن المشهد الدولي ما زال محكوما بأسبقية الولايات المتحدة على غيرها من القوى المنافسة، بحكم أنها وريث طبيعي لنظام الهيمنة البريطاني الذي زادت في توسيعه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال بناء الأذرع العسكرية والمالية والتجارية الدولية، مثل حلف شمال الأطلسي وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظّمة التجارة العالمية وغيرها، وقد ترسّخ هذا النظام أكثر بعد نهاية الحرب الباردة التي انتهت بتفكك القطبية الثنائية وهزيمة الاتحاد السوفييتي لصالح ما عرف وقتها بنظام القطبية الواحدة.

ومع كل هذا السبق الاستراتيجي، بات نظام الهيمنة الأميركي الغربي يواجه منافسة جدّية، اشتدّت أكثر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ثم أزمة كورونا التي ما زالت ندوبها وذيولها قائمة، ثم الحرب الروسية الأوكرانية ومشكلة تايوان، والصراع السياسي والاقتصادي مع الصين. كما أن الحرب الإسرائيلية على غزّة التي تتجه نحو التوسّع، بما يشبه الحرب الإقليمية، ما زالت تفعل فعلها في الساحتين الإقليمية والدولية عامة، والقدر الواضح منها أنها زادت في تعميق مأزق النظام الدولي واهتزاز الثقة في مبادئه ومؤسّساته وتشريعاته، حيث باتت إسرائيل، وبدعم وحماية مطلقيْن من حليفها الأميركي، تتموضع فوق الأمم المتحدة وفوق القوانين والأعراف الدولية فترتكب المجازر الجماعية على مرأى ومسمع من العالم، وفي مقدمته القوى الكبرى التي تعتبر نفسها الحارس الأمين للمنظومة الدولية.

> تتجه الاستراتيجية الغربية، وبصورة متزايدة، نحو مواجهة الصين ومنعها من التقدّم، وهناك أجواء حرب، بأتم معنى الكلمة في بحري الصين، الجنوبي والشرقي
>
> روسيا جريحة، ولكنها مصرّة على تجاوز مخلّفات هزيمة الحرب الباردة، مقابل غرب مصمّم على استنزافها ومحاصرتها وهزيمتها

تمثل الصين اليوم، بصعودها الاقتصادي الهائل والمتزامن مع تقدّم عسكري مطرد، أهم قوة منافسة لنظام الهيمنة الأميركي الغربي، رغم حرصها على العمل بصمت ومراكمة المكاسب وتجنّب الصدام العسكري ما أمكن، ثم بدرجة أقلّ روسيا الجريحة التي تنتهج سياسة التعويل على قوتها العسكرية ومشاغبة الأميركان في أكثر من موقع في العالم، خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط. وبموازاة ذلك، تحاول قوى دولية وإقليمية كثيرة إثبات وجودها في الساحة، مثل الهند والبرازيل والمكسيك وإيران وتركيا وجنوب أفريقيا وغيرها. والجديد أن القوى الدولية المنافسة للغرب انخرطت في بناء أذرع مالية واقتصادية، وحتى عسكرية موازية للهياكل القائمة، مثل نظام بريكس ومنظمة شنغهاي والحزام والطريق وآليات التنسيق العسكري الثنائي، ومتعدّد الأطراف على نحو ما جرى ويجري من مناورات عسكرية مشتركة بين الصين وروسيا وإيران، وإن كانت هذه الآليات التعاونية في بدايتها، ولم ترتق بعد إلى مستوى تشكيل تهديد جدّي للمنظومة الدولية القائمة.

وفي هذا السياق، يقول خبراء في العلاقات الدولية، مثل باري بوزان، أحد رموز مدرسة كوبنهاغن الواقعية في العلاقات الدولية، بنظرية اللاقطبية بدل تعدد الأقطاب، أي القول بتعدّد مراكز الفعل والتأثير في النظام الدولي من دون وجود قوة ضابطة ومتحكّمة بصورة كاملة في المشهد، بما يشبه حركة المجرّات الشمسية التي ينتظم سيرها بصورة متزامنة ومتوازية. وهذا يعني أن التأثير في المنظومة الدولية لم يعد حكراً على القوى العظمى، بل بات بمقدور قوى متوسّطة الحجم، وحتى صغيرة التأثير في اتجاه الأحداث، وهذا ما يسمح بالقول إن النظام الدولي، في وضعه الراهن، بقدر ما يشكّل تهديداً لعوامل الاستقرار والانتظام بقدر ما يوفّر فرصاً للتغيير والتعديل، بحكم تراخي القبضة الحديدية للقوى التقليدية الكبرى وتزايد تناقضاتها، ليس بسبب ضعف ذاتي من جهتها، بل بسبب ظهور منافسات حادّة ومهدّدات غير مسبوقة تفوق إمكاناتها وقدرتها على الضبط.

في الخلاصة، نحن إزاء نظام دولي تعدّدي، ولكن الكفّة ما زالت تميل فيه، بكل تأكيد، لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، بحكم أن هذه القوى هي نفسها من ساهم في تشكّل النظام الدولي على امتداد القرون الثلاثة الأخيرة على الأقل، في حين يظلّ باقي الفاعلين يتحرّكون من موقع المعارضة والمناكفة. وعليه، سيحتاج الأمر بعض الوقت، حتى تتغيّر الأمور باتجاه نظام دولي أكثر تعبيراً عن هذه التعدّدية على مستوى الهياكل والمؤسّسات، وسيحتاج وقتاً أطول، كي تتغيّر ثقافة الأحادية القطبية والشعور بالفرادة والتفوّق.

ما هو مؤكّد أننا إزاء وضع دولي انتقالي، ما بين نظام قديم بصدد التفكّك بفعل المنافسة وكثرة أخطاء ومغامرات الأقوياء، ونظام دولي جديد بصدد التشكّل، ولكن صورته وشخوصه يبقيان غير محدّدين، وما بين نظام قديم بصدد الاهتزاز ونظام جديد بصدد الولادة العسيرة تشتدّ الصراعات على أكثر من محور وتتعمّق الاستقطابات الحادّة. وغالباً ما تقترن مراحل الانتقال هذه بالفوضى والتفلت والإرهاب والثورات والثورات المضادّة والانقلابات والانقلابات المضادّة، خصوصا في المناطق الرخوة من العالم، على نحو ما نراه اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء، وبدرجة أقل في الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية، وليست موجة الانقلابات العسكرية التي ضربت دول جنوب الصحراء والاتجاه المتزايد نحو الخروج من دائرة النفوذ الفرنسي إلا غيض من فيض هذه التحوّلات المتراكمة والمتسارعة.

ثمة أجواء حروب باردة وساخنة تسود في أكثر من موقع من العالم، رغم ما يطفو على السطح الخارجي من استقرار ظاهري، كما أن هناك أحلافاً عسكرية قائمة، وأخرى بصدد التشكّل وعمليات تطويق عسكري واقتصادي متبادلة، بما يقوّي من احتمالات توسّع المواجهات والحروب، في أكثر موقع، وأن مرحلة الاستقرار النسبي التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية هي من مخلفات الماضي، بل أصبح خطر اندلاع حرب نووية عالمية أمراً قائماً وبجدّية. ولم يعد مجرّد هواجس بعيدة المدى، وربما ما يكبح جماح هذه الحرب هو الردع النووي المتبادل والكلفة التدميرية الهائلة لحياة البشر وكل مقومات العمران، لو جرى الإقدام على هذه الخطوة المغامرة.

ما يزيد في تعقيد الوضع الدولي أكثر أن الغرب مصرٌّ على تثبيت التوازنات التي استقرّت بعد الحرب العالمية الثانية، ورسخها أكثر بعد نهاية الحرب الباردة، وبين شرق مصر على تعديل التوازنات وفرض نظام تعدّدية قطبية جديد، وما بين النظامين، القديم والجديد، سيشهد العالم كثيرا من القلاقل والحروب والأزمات والفواجع. نحن الآن إزاء روسيا جريحة، ولكنها مصرّة على تجاوز مخلّفات هزيمة الحرب الباردة، مقابل غرب مصمّم على استنزافها ومحاصرتها وهزيمتها، على نحو ما كتب بريجنسكي أواسط تسعينات القرن الماضي، تكون قوية وطموحة، وروسيا من دون أوكرانيا كيان ضعيف ومهيض الجناح. والواضح أن روسيا تُحرز انتصاراتٍ عسكرية جزئية في أوكرانيا، ولكنها لن تتمكّن من تحقيق نصر بصورة حاسمة في كل الأحوال. وهذا يعني عمليا تطويل أمد الحرب وتحوّل شرق أوروبا إلى خطّ صراع دموي مفتوح، بما يشبه تقسيمات الحرب الباردة من بعض الوجوه. والصين، هي الأخرى، مصمّمة على ترجمة تقدّمها الاقتصادي والتكنولوجي إلى المجال الاستراتيجي، والغرب لا يحتمل هذه المطالب والطموحات الصينية.

مقابل ذلك، تتجه الاستراتيجية الغربية، وبصورة متزايدة، نحو مواجهة الصين ومنعها من التقدّم، وهناك أجواء حرب، بأتم معنى الكلمة في بحري الصين، الجنوبي والشرقي، مع تشكّل أحلاف عسكرية وسياسية موجّهة بخلفية مواجهة الصين ومحاصرتها. ومن ذلك تحالف الحوار الأمني الرباعي (كواد)، ويضم كلاً من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، والذي تأسس عام 2007، ثمّ «تحالف العيون الخمس» بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، ويرتبط بعلاقات تنسيقية مع كل من الدنمارك وفرنسا وهولندا والنرويج، ويرتكز نشاطه، بدرجة أساسية، على التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي بين الدول الأعضاء. وتشكّل تحالف ثلاثي سنة 2021 بدفع من بايدن، يضم أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة، يُعرف باسم «أوكوس»، بهدف احتواء الصين في جنوب آسيا وجنوب شرقها في مجالات التسلح والتقنيات الدقيقة. كما أن هناك توجّهاً واضحاً في الغرب نحو استخدام الهند واليابان والفيليبين بصورة خاصة حزاماً دفاعياً متقدّماً، لكبح الصين والحيلولة دون تمدّدها في المحيط الإقليمي الآسيوي.

تلقي كل المعطيات أعلاه بظلالها على الوضع الإقليمي والرقعة العربية على وجه الخصوص.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

شباب تقتلهم «الصحراء المُلهمة»

سوسن جميل حسن

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2014 يوم 15 يوليو/ تموز يوماً عالمياً لمهارات الشباب، احتفاء بالأهمية الاستراتيجية لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لتوظيفهم ولتمكينهم من الحصول على العمل اللائق، فضلاً عن تمكينهم من ريادة الأعمال. هذا ما تعلنه.

تجري الاحتفالية لهذا العام 2024 تحت عنوان «مهارات الشباب من أجل السلام والتنمية»، في وقتٍ تعاني فيه مناطق عديدة الحروب والفوضى والانهيارات المجتمعية والفقر وانعدام الفرص وغيرها من المشكلات العميقة، ومنها على وجه الخصوص منطقتنا العربية، السودان، اليمن، سورية، الصومال، لبنان، وفي قلبها قطاع غزّة.

ويركّز العنوان على الدور الحيوي الذي يلعبه الشباب في بناء السلام وتسوية النزاعات التي تعطّل التعليم والاستقرار. وفي الواقع، هي لا تعطّل التعليم فحسب، على خطورة هذا التعطيل، بل تعطّل الحياة كلّها.

تعيد هذه المناسبة كلّ مشاهد «الفتك» التي تمارس بحق الشباب والأطفال السوريين، فلا يبقى احتمال أن ينشأ جيل قادر على النهوض ممكناً. جديدها أخيراً مجموعة الشباب السوريين الذين قتلتهم صحراء الجزائر. لقد تفنّنت الطبيعة بقتل أبناء هذه الشعوب المغلوبة على أمرها، لم يرحمهم البحر ولا النهر ولا الغابة ولا الصحراء، كل الدروب كانت تودي بهم إلى طاحونة الموت. وتعيدنا المشاهد نفسها إلى الأدب أيضاً، إلى المعنى الذي ينبشه من قلب الأشياء، لكن الحياة لا تختار دائماً من المعاني أجملها، ومن الأقدار أكثرها إنصافاً وعدلاً ورحمة.

في رحلته إلى صحراء تمنراست في جنوب الجزائر، مسكوناً حدّ الامتلاء بالأسئلة الوجودية، عاش الكاتب الفرنسي، إريك إيمانويل شميث، التجربة في صحراء الطوارق متحرّراً من أي أحكام قيمة مسبقة، دوّنها في روايته «ليلة النار» (ترجمة لينا بدر، دار مسكيلياني، تونس، 2017). كان يريد من الصحراء أن تمدّه بتجربة التأمل التي تمنحها الصحراء بما تمتلك من فائض الحرية، فشعر بقربه من الله، الله الكوني الذي «يقتلون باسمه» بينما هو بريء من جرائمهم، فأحبّاء الله هم فقط أولئك الذين يبحثون عنه، وليس الذين يتحدّثون باسمه مدّعين العثور عليه.

> بات العالم بالنسبة إلى معظم شبابنا مجهولاً مخيفاً يخفي الحياة في عتمته، فيركبون الأخطار من أجل هذه الحياة التي هي من حقّهم البديهي من دون أي نقاش
>
> عن أي شبابٍ تتحدّث الأمم المتحدة، أم أن شباب العالم مقسّمٌ إلى فئات وطبقات؟

هكذا هو الأدب، يورّطنا في عشق الأشياء، بل نرفعها أحياناً إلى منزلة القداسة، ومنها الصحراء التي تشكّل في بعض النصوص الإبداعية بطلًا للسرد، أو فتنة الشعر، الصحراء ملهمة للمبدعين. إنها تسمو إلى مقام الرمز، فتصبح الملهمة على الرغم من قساوتها، الرحيمة على الرغم من جبروتها، الساحرة على الرغم من قحطها، لكنها قاتلة لمن لا يعرفها. بلى، هي قاتلة، آخر قتلاها أولئك الشباب السوريون الهاربون من الموت، يطبطبون على أحلامهم التي كلّما هزمتها الوحشة، وأوشكت على أن تتحوّل إلى كوابيس، حضنوها كي لا تموت فيموت لديهم ما تبقّى من قدرة على الصراع مع القدر، قدرهم الذي كشّر في وجوههم وبانت أنيابه وهم في أحضان وطن يشيخ حتى صار بلا ذاكرة، وطن مصاب بالخرف، بعدما تجرّع السمّ على مدى عقود من سلاطين التوحش والجريمة، سلاطين السياسة والدين، فتحالفوا مع شياطين العالم وفتحوا لهم أبواب البلاد كلها تضرم نار جهنم فيه فلا تبقي ولا تذر.

هل هذه الصحراء التي عشقناها من وراء الأدب والإبداع، هي نفسها من يقتل الشباب الهاربين من مصيرهم بحثًا عن مصير مجهول؟. ... هذه المغامرة التي يقوم بها شبابٌ فقدوا أي أمل في بلدانهم، هي مقامرةٌ يذهبون بها إلى أقاصيها، هي محاولة انتحارٍ غير معلن، ما دام أن كثيرين سبقوهم في هذه الدروب، فقنصت أرواحهم وابتلعت أحلامَهم فحوّلتها إلى كوابيس لم يصحوا منها. ومع هذا، يندفع الشباب، ومنهم من لم يغادر الطفولة بعد، إلى ارتيادها غير مسلحين بشيءٍ ضد مجهول يتربّص بهم. عن أي شبابٍ تتحدّث هيئة الأمم المتحدة، أم أن شباب العالم مقسّمٌ إلى فئات وطبقات؟ إذا كانت بلدان الشمال العالمي، في غالبيتها، تعاني من شيخوخة مجتمعية، فإن لدى بلدان جنوب العالم فائضا من الشباب من دون طموح أو عمل أو أمل.

كانت تجربة الصحراء، بكل قسوتها ووحشيتها، بين ليلها ونهارها، معينًا كبيرًا للكاتب إريك إيمانويل شميث كي تصل به إلى نقطة الذروة في القلق الوجودي والسؤال عن الله. أمّا شبابنا الذين يبدو العالم غير مكترث بهم، إلّا بمن يصل إليهم وفق قانون «البقاء للأقوى»، فهؤلاء الذين يجتازون الأخطار في طريق تغريبتهم باتجاه العالم «المتحضّر»، العالم المتعالي على ما يبدو على آلام الشعوب في جنوبه، شبابنا يبحثون عن الله، بل يتكلون عليه، ويضمرونه في قلوبهم في دربهم إلى الجلجلة.

تزيد التحدّيات التي تواجه شبابنا السوري (وغيرهم من العرب) في ظلّ الصراعات في دورات العنف وعدم الاستقرار. يدعو الهدف الرابع في خطّة التنمية المستدامة للعام 2030 إلى ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، فهل شباب المناطق المشتعلة مشمولون بهذه الخطّة؟ فهم لا تأهيل تعليميا أو مهنيا لديهم، وإن وجد فليس أمامهم فرص عمل في بلدانهم التي تُعاني من أزماتٍ متفاقمةٍ وانهيارات على كل الصعد.

كان على الشباب السوري ممن بقي في الداخل، عدة سنوات خلت، أن يحمل السلاح، أو أن يكبُر خارج المدارس، في المخيّمات، في دول لجوء يسامون فيها انتهاك الكرامة، وها هو التضييق يزداد عليهم أخيراً، حدّ تأليب شرائح كبيرة من مجتمعات دول اللجوء ضدهم. هذا بالنسبة إلى السوريين، وقبلهم العراقيون، ومثلهم اليمنيون، والقائمة مفتوحة، والمأساة تتفجر اليوم بصورة كارثية في السودان. وأما في دول عربية أخرى، أو غيرها من دول تعاني ظروفًا مشابهة، كبعض دول الشرق الإفريقي ومنطقة الساحل، فالأفق مسدودٌ أمام جيل الشباب، ولذلك صار الموت في سبيل الوصول إلى أوروبا أو دول شمال العالم قيمة تعلو كل القيم بالنسبة إليهم، حلماً يعادل الحياة.

أمام هذه التناقضات الفاقعة، والمفارقات العجيبة، لا يستطيع المرء ألّا يتساءل عن جدوى المنظمات الدولية، وفي مقدّمتها هيئة الأمم المتحدة، إذا كانت غير قادرة على لعب دور مؤثّر في معالجة المشكلات المتفاقمة من جذورها، بالدفع باتجاه منع أسبابها ومنع تغوّلها؟

في عالم يسير باطراد نحو ما بعد الإنسانية، يجنح نحو منح نفسه للذكاء الاصطناعي، تضع هيئة الأمم المتحدة نصب عينيها تأهيل الشباب من أجل خدمة (وإدارة) هذا العالم المقبلين عليه، لا مكان لشبابنا، وبالتالي، لا مكان لنا في مستقبل هذا العالم، بل ستزداد مشكلاتنا وتزداد تبعيّتنا ويزداد فقرنا وتنغلق الآفاق أكثر في وجه الأجيال الجديدة.

هذا ليس كلاماً عاطفيّاً، ولا تَذكّر الأدب والإبداع في لحظة كهذه لحظة عاطفية، إنها تأمّل، إنما تأمّل العاجز عن فعل شيء، وشكل من مقاومةٍ فرديةٍ ليس أكثر، في وجه هذا الكمّ الهائل من الضلال والتضليل الذي يُمارسه علينا عصر الميديا، حتى بتنا غير قادرين على تلمّس جلدنا لنعرف إن كنّا نعيش أم في عداد الأموات، فأمام هذا الكم الهائل من المنصّات، والطوفان من التحليلات، بتنا كالممسوسين لا نعرف كيف نفكّر ولا أين نتجه. وبات العالم بالنسبة إلى معظم شبابنا مجهولاً مخيفاً يخفي الحياة في عتمته، فيركبون الأخطار من أجل هذه الحياة التي هي من حقّهم البديهي من دون أي نقاش.

(كاتبة سورية في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads